

ملخص تقرير ورشة عمل

تأثيرات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان

١٤ نوفمبر ٢٠٢٤

عقدت وحدة البحث والتطوير التشريعي ووحدة مكافحة التمييز بالتعاون مع اللجنة التشريعية ورشة عمل بعنوان " تأثيرات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان " بمقر المجلس يوم الخميس الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤ وذلك برئاسة الدكتور أيمن زهر عضو المجلس وأمين لجنة الحقوق المدنية والسياسية وعدد من الخبراء المتخصصين فى تقنيات الذكاء الاصطناعي وممثلي بعض الجهات مثل (النيابة العامة - وزارة العدل - مجلس الشيوخ - المجلس القومى للمرأة - المجلس القومى للطفولة والأمومة - ممثلى بعض منظمات المجتمع المدنى) وبحضور عدد من أعضاء المجلس ونخبه من الخبراء المعنيين بتطبيقات الذكاء الاصطناعي

تأتى هذه الورشة فى إطار اهتمام المجلس القومى لحقوق الإنسان بتقنية الذكاء الاصطناعي ومدى تأثيرها المباشر على قيم ومبادئ حقوق الإنسان التى كفلها الدستور وأرستها المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ، وأن المجلس فى هذا السياق اذ يدرك ما يقدمه الذكاء الاصطناعي من منافع وإيجابيات كثيرة الا أنه يحمل الكثير من التحديات التى تؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان مثل (الحق فى الكرامة الإنسانية

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

- الحق فى المساواة وعدم التمييز - الحق فى حرية الرأى والتعبير - الحق فى الخصوصية (الأمر الذى سيؤثر حتماً على الفئات الأكثر ضعفاً مثل (المرأة - الطفل) .

وأسفرت ورشة العمل عن مجموعة توصيات خاصة بتأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان جاءت كالتالى :

- التعامل مع الذكاء الاصطناعي بأنه أصبح واقع ملح يحتاج إلى التوازن بين إيجابياته وسلبياته، إضافة إلى تعزيز التمتع بالحقوق الرقمية لكل البشر.
- ضرورة أن يقوم المجلس القومى لحقوق الإنسان بجانب المؤسسات الأخرى التابعة للدولة، بحملات توعية، ونشاطات تثقيفية، للحد من مخاطر الذكاء الاصطناعي وآثاره الناجمة على الفئات الأكثر ضعفاً مثل الأطفال والمرأة.
- يجب تحديث الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات فى المجتمع، حيث انه من غير المناسب ان تكون الاستراتيجية ثابتة لمدة ثلاث أو أربع أو خمس سنوات فى ظل التطور السريع الذى يحدث هذا الشأن.
- ضرورة وضع الضوابط القانونية التى تكفل مواجهة إساءة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وما قد تفرزه من جرائم، فمن المتوقع انتشار جرائم جديدة ناتجة عن استخدام هذه التطبيقات.
- تغليب العقوبات على من يسئ استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ولاسيما تقنيات التزييف العميق، لما لها من مخاطر شديدة، لذلك يجب مواجهتها بقوة من مختلف النواحي.